

الوقف تاريخياً في الجهاد ضد الاستعمار، خصوصاً وأن فرنسا خَبرت دوره في الجهاد ضدها أثناء استعمارها للجزائر سنة ١٨٣٠ م، وما بعدها.

ويطول الكلام كثيراً، عن الأوقاف الإسلامية المصادرة في فلسطين المحتلة من قِبَل الصهاينة اليهود، التي محت من الوجود قرى بكاملها، وشرّدت شعباً بأكمله، فهل تستحي من أكل مال الوقف...! وقد أصدرت قرارات وقوانين تجوّز لها امتلاك هذه العقارات.<sup>(١)</sup> ولذلك عمدت هذه الدول الاستعمارية، إلى بعثرة هذه الثروة الوقفية، وبات المسلمون غرباء عن أوقافهم، وكان من نتائجها ضياع الكثير من الأوقاف الإسلامية في كل المناطق، والأمثلة كثيرة عن كل بلد احتله غاصب، في معظم بلدان المسلمين، من مشرقها إلى مغربها.

(١) عبد الكريم، إبراهيم: الاستهداف الصهيوني للأوقاف الإسلامية في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، مجلة أوقاف، ص ١٥٦ وما بعدها، العدد ٩.

## المبحث الثاني

### حماية الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية للوقف

#### أولاً - حماية الأحكام الشرعية للوقف.

الرقابة القضائية على إدارة الوقف.

من الضوابط الفقهية لحماية الوقف. البيع، الإيجار، الاستبدال، العمارة، التعدي، الملك.

#### ثانياً - حماية القوانين الوضعية للوقف.

حماية القوانين الوضعية للوقف من فجر الإسلام إلى العهد العثماني.

حماية القوانين الوضعية للوقف في العهد العثماني.

حماية القوانين الوضعية للوقف بعد العهد العثماني.

حماية القوانين الوضعية للوقف في دول الاستقلال والتحرر.

نموذج من الحماية الجنائية لأعيان الوقف

الصحة الوقفية، والحماية المطلوبة.

تقنين الأحكام الفقهية ما له وما عليه.

حماية الأحكام الشرعية للوقف

#### تمهيد:

إن فقهاء المذاهب الإسلامية - رحمهم الله تعالى - لم يقننوا الشريعة، بالطريقة التي نعرفها هذه الأيام؛ لأنهم كانوا غير محتاجين إلى هذا التقنين، ولعل السبب يعود إلى " أن الوقاعات والمنازعات كانت قليلة، وكان القضاة يرجعون إلى كتب الفقه فيما يعرض لهم من مشكلات أو قضايا، وقبل تدوين الفقه كانوا يرجعون إلى القرآن الكريم، والسنة

المطهرة والإجماع والقياس، ولقلة المنازعات لم يحتاجوا إلى تقنين".<sup>(١)</sup>

لكن الأحكام التي تتعلق بحماية الممتلكات الخاصة والعامة كثيرة، ومتعددة الصياغة، أتى العلماء على ذكرها في معظم أبواب الفقه المستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي، ومن ضمن هذه الأحكام ما هو متعلق بحماية أعيان الوقف، وهذه بعض الضوابط كنموذج على ذلك:

### أولاً - حماية الأحكام الشرعية للوقف

لقد أفرد الفقهاء على مختلف مذاهبهم باباً خاصاً للوقف، تحدثوا فيه عن كل ما يتعلق به من أحكام، واجتهدوا في وضع الضوابط لحمايته، من جشع الطامعين، وعبث الحاكمين، وصونه من الضياع، من ذلك:

#### ١ - الرقابة القضائية على إدارة الوقف

نص الفقهاء على أن للقاضي بموجب ولايته العامة، سلطة الإشراف على إدارة الوقف، ومحاسبة المتولين والنظار ضمن اختصاصات السلطة القضائية في الإسلام، فله ولاية النظر في:<sup>(٢)</sup>

حفظ الأصول الموقوفة وتنمية مواردها، ومدى قيام المتولي برعايتها وصيانتها وإنائها، وتحصيل مواردها، وإيصائها إلى مستحقيها، وصرفها في سبيلها، والمحافظة على شروط الواقف المعتمدة واتباعها.

تصفح أحوال الوقف، والتدخل في شؤونه، عند ورود شكوى أو تظلم عليه، وعزل المتولي عند خيانتة، أو تفريطه في أداء واجباته.

محاسبة نظار الوقف بالزام كل منهم بتقديم حسابات سنوية يبين فيها بدقة وتفصيل، كل ما جمعه من ريع الوقف، وما أنفقه من أمواله، وجهات التحصيل والإنفاق، وإلزامه باتخاذ سجلات رسمية، يدون فيها جميع الأملاك الموقوفة، التي يقوم بإدارتها، والنظر في

(١) الويشي، عطية فتحي، أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر، ص ٣٩

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٠ - ٨٣. والأحكام السلطانية لأبي يعلى، ص ٧٨.

شؤونها، وجميع الواردات والمصاريف، مع تعزيز ذلك بوصولات رسمية، كي لا تضيق حقوق الوقف أو عليه، وليقضي على الخصومات والمنازعات المتعلقة بالأوقاف ما أمكن، ثم مراجعة تلك السجلات وتدقيقها من قبله.

مباشرة إدارة الوقف إذا سمحت له أوقاته بذلك، ولم يكن هناك متول عليه، أو تعيين من يراه صالحاً للقيام بذلك.<sup>(١)</sup>

## ٢- من الضوابط الفقهية لحماية الوقف:

أ- بيع الوقف: لقد صرح الفقهاء بطلان بيع الوقف، وقالوا: يحرم بيع الوقف ولا يصح، حتى الحنفية، الذين قالوا: " لا خلاف في بطلان بيع الوقف، لأنه لا يقبل التملك والتملك، وغلط من جعله فاسداً".<sup>(٢)</sup>

ب- تأجير الوقف: وضع الفقهاء كل الضوابط للمحافظة على أعيان الوقف، ومما وضعوه في تأجير أملاك الوقف لحماية أعيانه:

لا يصح إيجار الوقف بأقل من أجرة المثل إلا عن ضرورة.

إتباع شرط الواقف في التأجير.

الفتوى على إبطال الإجارة الطويلة ولو بعقود.<sup>(٣)</sup>

ت- استبدال الوقف: اختلفت آراء الفقهاء في الاستبدال - تخوفاً من تحول الأموال الموقوفة إلى أموال خاصة - ما بين مانع للاستبدال، ومجوز له ضمن شروط، كالتالي:

تشدد المالكية والشافعية<sup>(٤)</sup> في الاستبدال، ولم يجوزوا بيع الوقف سواء تعطل، أو لم

(١) الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، ص ١٢٧.

(٢) حاشية ابن عابدين، ٤ / ٣٩٦. و ٥ / ٥٧. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٥ / ٤٥٥. مغني المحتاج، ٢ / ٥١٢. شرح المنتهى، ٢ / ٩٤. الخرشي، ٧ / ١٠٠.

(٣) المراجع السابقة نفسها.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٥ / ٤٥٥. مغني المحتاج، ٢ / ٥١٢.

يتعطل، وحكي

هذا القول عن السرخسي من الحنفية.<sup>(١)</sup>

الحنفية والحنابلة<sup>(٢)</sup>، قالوا: يجوز استبدال الوقف، إذا تعطلت منافع الوقف بالكلية، ومنهم من مَيَّز بين وقف العقارات وبين الوقف المنقول، تشددوا في الأول ولم يتشددوا في الثاني، وتشددوا في هذه الحالة في اختيار الناظر ومحاسبته ومراقبته، لتحقيق منافع الاستبدال، وتجنب المحاذير، خشية الضياع.

ومن ضوابط الاستبدال التي اشترطها العلماء لصحته: (٣)

إذن القاضي.

عدم وجود الغبن الفاحش، وقد يتم اللجوء إلى المزايدة.

أن يكون المشتري خير من المبيع.

أن لا يكون البيع بثمن مؤجل، حماية من عجز السداد.

أن يكون استبدال العقار مقابل عقار، لا مقابل نقود، حتى لا يسهل على الناظر أكلها.

يقول ابن نجيم:<sup>(٤)</sup> "يجب أن يُزاد في زماننا شرط وهو؛ أن يستبدل بالعقار لا بالدرهم والدنانير، فإننا شاهدنا النظائر يأكلونها، وقل أن يشتري بها بدل، ولم نر أحداً من القضاة يفتش على ذلك، مع كثرة الاستبدال في زماننا".

ث - عمارة الوقف:

الغرض من عمارة الوقف؛ بقاء عينه صالحة للانتفاع، تحقيقاً للغرض الأصلي من

(١) البناية شرح الهداية، ٤٥٩ / ٧

(٢) البناية شرح الهداية، ٤٥٩ / ٧. المغني لابن قدامة، ٢٢٠ / ٨.

(٣) انظر: البحر الرائق، ٥ / ٢٤٠ وما بعدها. وقف هلال، ص ٩٣.

(٤) البحر الرائق، ٥ / ٢٤١.

الوقف، وتتم عمارته بأحد أمرين:

تعهد به بالحفظ والصيانة، وعمل ما يحقق الانتفاع به على الدوام، حتى ولو كان صالحاً للانتفاع به الآن وليس به خلل، يقول ابن عابدين: "ويبدأ من غلة الوقف بعمارته قبل الصرف إلى المستحقين".<sup>(١)</sup>

أن تتم العمارة بالبناء والترميم والتحصيص، لما تشق أو تهدم من الأبنية الموقوفة.<sup>(٢)</sup> ولهذا صرحوا بتقديم العمارة على غيرها من المصارف.

تقديم العمارة على غيرها من المصارف، ذكر ذلك الحنفية والمالكية والشافعية،<sup>(٣)</sup> وسواء شرط ذلك الواقف أو لم يشرط، لأن قصد الواقف صرف الغلة مؤبداً ولا تبقى دائمة إلا بالعمارة، بل إن المالكية نصوا على أن الواقف لو شرط عدم البدء من غلة الوقف بإصلاحه، أو شرط عدم البدء بنفقته فيما يحتاج لنفقه فلا يتبع شرطه، لأنه يؤدي إلى إبطال الوقف من أصله.

ج - حكم التعدي على عمارة الوقف:

من تعدى على الوقف بهدم أو غيره؛ فإنه يضمن،<sup>(٤)</sup> وعليه إعادته كما كان عليه، ولو كان المهدم بالياً، لأن الهادم ظالم بتعديده، وعليه قيمته كسائر المتلفات.<sup>(٥)</sup>

الغصب هو إزالة يد المالك عن ماله المتقوم جهراً بغير حق،<sup>(٦)</sup> أما التعدي فهو: مجاوزة الحد، وهو أعم من الغصب، هذا ما ذكره صاحب المصباح المنير.<sup>(٧)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين، ٣/ ٣٧٦.

(٢) حاشية ابن عابدين، ٣/ ٣٧٦. الخرشي، ٧/ ٩٣. حاشية الدسوقي، ٤/ ٩٠. مغني المحتاج، ٣/ ٣٩٣.

(٣) المراجع السابقة نفسها.

(٤) حاشية ابن عابدين، ٣/ ٣٧٦.

(٥) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ٤/ ٩٢. مغني المحتاج، ٢/ ٣٩١.

(٦) بدائع الصنائع، ٧/ ١٤٣. الشرح الكبير مع الدسوقي، ٢/ ٤٤٢. السراج الوهاج، ٢٦٦. الشرح الكبير مع المغني، ٥/ ٣٧٤.

(٧) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة: ع د و.

وقد حرّم الفقهاء الغصب، استناداً لتحريمه في نصوص القرآن الكريم، والسنة الشريفة، ونصوا على إلزام الغاصب رد العين المغصوبة، ما دامت قائمة، وضمائها إذا هلك. (١)

صرّح الفقهاء رعاية لحق الله تعالى، وصونا لأموال الناس، بتأديب المعتصب بالضرب والسجن، كبيراً كان أو صغيراً، حتى ولو عفا عنه المغصوب منه، لدفع الفساد، وإصلاح حاله، وزجراً له ولأمثاله. (٢)

ح - الأعيان الموقوفة ملك، بغض النظر لمن تؤول ملكيتها، على حسب تباين أقوال الفقهاء، للموقوف عليهم، أو تبقى على ذمة الواقف، أو على ملك الله تعالى، على أي اعتبار كانت هي ملك، والإسلام صان الملك، وحرّم الاعتداء عليه، والأدلة على ذلك كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة، ١٨٨)، وقوله ﷺ: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام..." (٣)، والإسلام جعل ملك الأموال استخلافاً ومنحة ربانية، ويد الإنسان يد مستخلفة على هذا المال، قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (النور: ٣٣). ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد: ٧).

وكما صان الإسلام الأملاك الخاصة؛ كذلك حمى الأملاك العامة، وأعيان الوقف منها، وعقوبة من يتعدى على أملاك الوقف كعقوبة من يتعدى على الأملاك الخاصة.

## ثانياً - حماية القوانين الوضعية للوقف

### تمهيد:

من الملاحظ أن الأنظمة التي تضبط الوقف والواقفين والقيمين على الوقف، والتي يتعامل بها الناس منذ فجر الإسلام للآن، هي أنظمة مستنبطة من الشريعة الإسلامية في

(١) الدر المختار، ١٢٦/٥. المذهب، ٣٦٧/١. المغني، ٢٥٩/٥.

(٢) القوانين الفقهية، ص ٣٣. مغني المحتاج، ٢٧٧/٤. الشرح الكبير، ٤٤٢/٢.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم، باب تغليظ تحريم الدماء، رقم (٣١٧٩)، من حديث أبي بكر.

أصولها وأسسها، وفي العهد العثماني بدأ التشريع للوقف بمفهومه القانوني.

## ١ - حماية القوانين للوقف من فجر الإسلام إلى العهد العثماني

ومما هو معروف في تاريخ الوقف، أن أول عمل بدأ به النبي ﷺ عهده في المدينة المنورة بعد الهجرة من مكة المكرمة، كان بناء مسجد قُباء ليكون أول وقف ديني في الإسلام، ثم تلاه بناء المسجد النبوي الذي أقامه على أرض اشتراها من أيتام من بني النجار، شارك الصحابة في إنجازه، وفي بناء حجراته لنساء النبي ﷺ من حوله. ولم يبقَ أحدٌ من أصحاب النبي ﷺ لديه قدرة مالية إلا وقف وقفاً،<sup>(١)</sup> وسار المسلمون على هذا النهج، أسوة بفعل النبي ﷺ، واقتداء بفعل الصحابة.

وفي العصر الأموي صار للأقباس بمصر إدارة خاصة تشرف عليها وترعاها،<sup>(٢)</sup> لأن الأوقاف كثرت كثرة عظيمة واضحة، خصوصاً في مصر والشام، وغيرها من البلاد المفتوحة، بسبب ما أغدقه الفتح على المجاهدين من الأموال والحدائق والخوانيت.

وفي العصر العباسي الأول، أوقفت الوقوف من الأراضي للحرمين الشريفين وللمجاهدين ولليتامي، ولفك الرقاب، إضافة إلى بناء المساجد والحصون وللمنافع العامة،<sup>(٣)</sup> ولهذه الكثرة من الأوقاف؛ أوكلت مهمة الإشراف عليها إلى رئيس يسمى "صدر الوقوف"، وظل ذلك المنصب قائماً في الدويلات التي تلت الدولة العباسية.<sup>(٤)</sup>

والقوانين التي كانت تحمي الوقف وتضبطه؛ هي الأحكام الشرعية حسبما ورد في المذهب الحنفي غالباً، والمذاهب الإسلامية الأخرى في بعض الأحيان.

ثم ازدادت الأوقاف بصورة ملحوظة، زمن الزنكيين والأيوبيين، ولعل ذلك يتصل بالجهاد ضد الصليبيين، إضافة إلى النشاط العلمي المتمثل بإنشاء المدارس.

(١) الشربيني: معني المحتاج، ٢ / ٥١٠. وانظر: ابن قدامة: المعني، ٨ / ١٨٤.

(٢) أبو زهرة، محاضرات في الوقف، ص ١١ - ١٢.

(٣) الدوري، عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص ٥٧.

(٤) المقرئ، كتاب الخطوط والآثار، ٢ / ٢٩٥.



وكان نور الدين الزنكي (٤٩٧ - ٥٦٩ هـ / ١١٠٤ - ١١٧٤ م) أول من أوقف من أراضي بيت المال بعد أن أفتى له بذلك بعض الفقهاء سنة ٥٨٥ هـ، وكان ذلك إرساداً لا وفقاً في الحقيقة، ثم حذا حذوه صلاح الدين الأيوبي (٥٦٩ - ٥٨٩ هـ / ١١٧٤ - ١١٩٣ م) وسار على ذلك من جاء بعده من السلاطين،<sup>(١)</sup> وخصّصت الأوقاف لفك الأسرى وعلى الأراذل واليتامى، وكل ذلك يشير إلى ظروف الجهاد ضد الصليبيين، واهتم صلاح الدين ومن جاء بعده بالمستشفيات، التي اعتمد معظمها على الإرساد، وصارت للأوقاف ثلاثة دواوين:

ديوان لأحباس المساجد، وديوان لأحباس الحرمين الشريفين وجهات البر المختلفة، وديوان للأوقاف الأهلية.<sup>(٢)</sup>

وفي زمن المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٦ م) توسّعت الأوقاف، وكثرت بشكل ملحوظ في بلاد الشام ومصر، لإضفاء بعض الشرعية على حكمهم، وللتقرب من الشعب، وبعض هؤلاء رأى أن الوقف سبيل لتحسين أمواله، وتأمينها من يد الحكّام اللاحقين ومصادرها، وبالتالي يضمن أمواله لنفسه وأولاده من بعده.<sup>(٣)</sup>

## ٢ - حماية القانون للوقف في العهد العثماني

خضعت معظم البلاد الإسلامية للحكم العثماني، ومن الطبيعي أن تطبق أحكام الدولة على كل البلاد الخاضعة لها، فالحديث عن تنظيم الأوقاف في العهد العثماني يشمل غالب البلدان الإسلامية.

وفي هذا العهد زادت الأوقاف، وشملت معظم مصادر الثروة الاقتصادية بما فيها السفن التجارية، والنقود، لذلك حرصت الدولة على تنظيم الإدارة الوقفية، وخصّصت بعض موظفيها للإشراف على الأوقاف ذات الصبغة العامة، وهي التي ينفق ريعها على

(١) أمين، محمد: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ٥٧ - ٥٨.

(٢) أبو زهرة: محاضرات في الوقف، ص ١٧.

(٣) أمين، محمد: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص ٩٥ - ١٠٥.

المساجد والمدارس والمستشفيات، وتركت الأوقاف الذرية في عهدة القيمين عليها<sup>(١)</sup> وكان من نتائج ذلك:

توحيد عمل إدارة الأوقاف، وحصول وفر في نفقات الإدارة والجباية، والصيانة. تفرغ بعض الإداريين للاهتمام بالوقف، وتعيين إداريين جدد ليسوا أقرباء أو أنساباً الواقف، كما أصبح تعيين خطباء المساجد والأئمة والمؤذنين غير مرتبط برضا القيم. تخصيص مراقبين ومدققين حكوميين في شؤون الوقف، بشرط توفر الوازع الديني والأخلاقي للقيم على الوقف.

وأحدثت بعض الإجراءات لتتماشى والأوضاع الجديدة، من ذلك: عدم العمل بالاستبدال، وإصدار فتوى من بعض فقهاء المذهب الحنفي، أن يحل الإمام الأوقاف إذا كان بالمسلمين حاجة، وأخضعت بعض أراضي الأوقاف في هذه الفترة لضريبة الخراج، ولضرائب إضافية. وكان قانون الأراضي العثماني ( الخط الممايوني، الصادر في ٧ رمضان سنة ١٢٧٤هـ ) يعتبر الأراضي الموقوفة نوعاً خاصاً من أنواع الأراضي، إذ أن المادة الأولى منه قسمت الأراضي إلى خمسة أقسام هي: الأراضي المملوكة، الأراضي الأميرية، الأراضي الموقوفة، الأراضي المتروكة، الأراضي الموات.<sup>(٢)</sup>

كما نصت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من قانون الأراضي العثماني السابق، على أن الأوقاف إما صحيحة، أو غير صحيحة، فالأوقاف الصحيحة هي العقارات المملوكة الموقوفة، وفقاً لأحكام الشريعة، والأوقاف غير الصحيحة هي الأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية التي أرصدت الرسوم والضرائب المفروضة عليها لمصلحة جهة خيرية، وتسمى هذه الأوقاف إرسادات.<sup>(٣)</sup>

وصدر خلال العهد العثماني، الكثير من الأنظمة والقوانين الخاصة بالأوقاف، بهدف

(١) حلاق، حسان: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، ص ١٩.

(٢) حريز، سليم، الوقف دراسات وأبحاث، ص ١١.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٤.

الحفاظة على الأعيان الموقوفة، وتنظيمها، من ذلك:

صدر (فرمان) في عهد السلطان عبد المجيد سنة ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م. موجّه إلى النواب يتعلق بالدعاوى والمنازعات القائمة حول الأملاك الوقفية السلطانية والخاصة، ملخّصها؛ أن تقام الدعاوى في المحاكم الشرعية، ولا تثبت الملكية إلا لمن بيدهم حجج وشهود.<sup>(١)</sup>

وفي سنة ١٢٨٠ هـ / ١٨٦٣ م في عهد السلطان عبد العزيز تم إنشاء " نظارة الأوقاف العثمانية " ومشيخة الإسلام في اسطنبول - وهي أول وزارة للأوقاف - بموجب قانون حدّد أنظمة الرقابة على أموال الأوقاف، واستيفاء الرسوم والانتقال المتعلق بالإجارة الطويلة، والإيجارتين، وشروط الإذن باستبدال العقارات الوقفية، وأصول معاملات الاستبدال، وكانت تعيينات الأئمة والمفتين، والقضاة الشرعيين تصدر براءة سلطانية عن الباب العالي.<sup>(٢)</sup>

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وفي سنة ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٦ م، صدرت أنظمة العقارات ذات الإيجارتين.

وفي سنة ١٣١١ هـ / ١٨٩٣ م، صوّف قدري باشا<sup>(٣)</sup> قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، وهي محاولة فردية غير رسمية.

وفي عهد السلطان محمد رشاد وفي سنة ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م صدر نظام المقاطعة، والجدك، والاستملاك.<sup>(٤)</sup>

(١) حلاق، المصدر نفسه، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٢) الحوت، الأوقاف الإسلامية في لبنان، ص ١٥. ومن المعلوم أن مديرية الأوقاف العامة في لبنان ووزارات الأوقاف في بعض الدول العربية، حلّت فيما بعد محل نظارة الأوقاف العثمانية.

(٣) من رجال القضاء في مصر، والقانون الذي وضعه، كان يسترشد به في مصر حتى عام ١٩٤٦ م.

(٤) المقاطعة: عبارة عن قطعة أرض تؤجر لمستأجر، فتكون إمّا زراعية أو معدة للبناء، ويقوم المالك بغرس الأرض، أو إقامة البناء عليها فإذا تم غرسها أصبح المستأجر مالكا للبناء لقاء بدل يدفعه المستأجر للمالك يوازي نسبة ( ٢,٥ ) بالألف من قيمة أرض العقار. الجدك أو الكدك: هو ما بيروت، لمستأجر في

كان آخر هذه القوانين، نظام توجيه الجهات سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٢م، وهو نظام خاص بالأوقاف وما يرتبط بها من أعمال ووظائف، جاء في المادة الأولى منه: "إن المدرسية والخطابة والإمامة ووظيفة القيم وحافظ الكتب والمتولي، وما شابهها من خدمات المؤسسات الوقفية تسمى جهة"، وقسم الجهات إلى جهات علمية؛ كالإمامة والخطابة والتدريس، وأخرى بدنية؛ كوظيفة القيم والخادم، وما شابه ذلك. ووضع الأنظمة والقوانين لها، وأصول التعيين.<sup>(١)</sup>

ومن الملاحظ في هذا العهد، أن تنظيم الأوقاف ووضع القوانين، تمّ على أساس الفقه الإسلامي، مع محاولة محاكاة التنظيم الأوروبي.

وفي ظل هذه الأنظمة صُنِّفَت الأوقاف الخيرية كما يلي:

الأوقاف المضبوطة: وهي الأوقاف التي تقوم بإدارتها نظارة الأوقاف وهي التي وُقِّعت من السلاطين على أن تكون بعهدة إدارة الدولة، أو الأوقاف التي انقرض متولوها وضبطتها خزينة الأوقاف، أو التي اتضح من مصلحة الوقف الخيري ضبطها. الأوقاف الملحقة: وهي التي يقوم بإدارتها متولٍ مخصوص، إنما بإشراف نظارة الأوقاف ومحاسبتها.

الأوقاف المحجوزة: وهي الأوقاف التي تدار بواسطة نظارة الأوقاف مؤقتاً ريثما يتم تعيين متولٍ لها بسبب انحلال توليتها بموت، أو استغناء، أو عزل، أو ظهور خيانة. الأوقاف المستثناة: وهي الأوقاف التي استثنيت من الضرائب والضبط والإلحاق لنظارة الأوقاف، يقوم بإدارتها متولٍ مخصوص، حسب شروط الواقف، ويخضع لحاسبة

الخانوت من ماله لنفسه بإذن الناظر وما يضعه فيه من آلات الصناعة مما يمكن نقله وتحويله سواء كان متصلاً بالخانوت كالرفوف أو منفصلاً كالآثاث. (مديرية الأوقاف الإسلامية بيروت، مجموعة قوانين ص ٣٩ - ٤١).

(١) مديرية الأوقاف الإسلامية العامة في بيروت: نظام توجيه الجهات، ص ٣ - ١٥. وانظر: حلاق، حسان: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، ١٦٤.

القاضي الشرعي.<sup>(١)</sup> ومن أشهر أوقاف هذا النوع تاريخياً، أوقاف الحرمين الشريفين. وبموجب هذه الأنظمة تمّ كذلك تحديد الوضع القانوني لإدارة الوقف تجاه المال الوقفي ضمن المبادئ التالية:

- إنّ لكل وقف شخصية معنوية مستقلة.
- مؤسسة الوقف تقوم بدور المتولي بالإشراف على شؤون الوقف وهي الممثل له عند عدم وجود متولٍ على وقف معين.
- إنّ التصرف بالمال الوقفي محدد بالقواعد الشرعية المتعلقة بشروط الواقفين وبجهات البر.
- إنّ موارد الأوقاف هي من تحصيل واردات الوقفيات المختلفة، والرسوم التي تستوفيها.<sup>(٢)</sup>

طبقت هذه الأنظمة في جميع الولايات، وفي المقاطعات التي تخضع لها إلى أن سقطت الدولة العثمانية، وتجزأت البلاد الإسلامية إلى دويلات، وتقسيم هذه البلدان بين دول السيطرة الاستعمارية.

### ٣ - حماية القوانين الوضعية لأعيان الوقف بعد سقوط الدولة العثمانية

وبعد سقوط الدولة العثمانية، بدأت السيطرة الأجنبية على معظم بلاد العالم الإسلامي، وبدأ معها الوقف الإسلامي دون غيره، بالانكماش والضياع لعوامل متعددة منها: القرارات والأنظمة التي أصدرتها دول السيطرة الأجنبية، شكلاً للمحافظة على

(١) حلاق، حسان: المصدر السابق، ص ١٨٤ - ١٨٥. وانظر: قباني، مروان: مقال مؤسسة الوقف في التطبيق المعاصر، مجلة أوقاف إصدار الأمانة ص ٦٣. للأوقاف، دولة الكويت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م. يكن، زهدي: المختصر في الوقف، ص ١٣-١٤. سكر، نزار: الوقف الإسلامي، أنظمة قرارات ومقررات رقم (١)، ص ٦٣.

(٢) قباني، مروان: مجلة أوقاف، ص ٧٦. الحوت، الأوقاف الإسلامية في لبنان، ص ٢٥.

الوقف، وضمناً للتضييع، والتفريغ من المحتوى.<sup>(١)</sup>

ومن يقرأ تاريخ الثورات الإسلامية، يجد الشيء الكثير من هذه النماذج، بدءاً بالبلاد العربية بمناحيها الشرقي والغربي، وفي سائر البلاد الإسلامية كإندونيسيا، وألبانيا، وغيرها، وغيرها.<sup>(٢)</sup>

#### ٤- حماية القوانين للوقف في دول الاستقلال والتحرر

وتجزأ العالم الإسلامي إلى دول، ثم جاءت حركات التحرر والاستقلال، في منتصف القرن العشرين تقريباً، ووضعت حكوماتها قوانين وأنظمة، ومنها قوانين لتنظيم الوقف، مثل: القانون رقم (٤٨) سنة ١٩٤٦م في مصر، أخذت به بعض الدول كسوريا حيث حلت الوقف الأهلي سنة ١٩٤٩م، وصدر في مصر سنة ١٩٥٢م قانون نص على إلغاء ما كان موجوداً من الأوقاف الأهلية، ومنع من إحداث أوقاف أهلية جديدة، وفي العراق صدر قانون سنة ١٩٥٥م ألغى بموجبه الوقف الذري، وفي لبنان صدر عن مجلس النواب قانون تنظيم الوقف الذري بتاريخ ١٠ آذار ١٩٤٧م، وبعد ذلك صدر عن رئيس مجلس الوزراء تعميم عدد (١٧) بإلغاء الوقف الذري وتنظيم الوقف الخيري، بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٤٩م.<sup>(٣)</sup> ومما يتضمن:

عدم اعتبار الوقف موجوداً إلا إذا سُجل في الدوائر العقارية.

وجواز إلغاء الوقف الذي صدر قبل العمل بالقانون أو بعده وكان مؤبداً.

#### نموذج من الحماية الجنائية لأعيان الوقف

وهذا نموذج مما صدر في مصر لحماية الأوقاف الخيرية حماية جنائية، جاء في المادة (٣٧٢) مكرراً من قانون العقوبات على أنه: "كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبانٍ مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة، أو لوقف

(١) انظر: الباحث، كتمان الوقف واندثاره، سبل المعالجة، المؤتمر الثاني للأوقاف، ص ٤١.

(٢) راجع من هذا البحث مثلاً على ذلك عنوان: من أسباب ضياع الوقف، بند السيطرة الأجنبية.

(٣) مجموعة قوانين الأوقاف في لبنان: ص ٢١ - ٢٧.

خيرى... وذلك بزراعتها أو غرسها، أو إقامة إنشاءات عليها، أو شغلها أو الانتفاع بها، بأية صورة؛ يعاقب بالحبس، وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيهات، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويحكم على الجاني برد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس، أو يرده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته، فضلا عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة، فإذا وقعت الجريمة بالتحايل أو نتيجة تقديم إقرارات أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك؛ تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على خمس سنوات، وغرامة لا تقل عن ألف جنيه، ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في حالة العود".<sup>(١)</sup>

### الوعود والأحلام:

لقد أخذت هذه الدول المتحررة، بمفاهيم وطنية وقومية واشتراكية في التنمية،<sup>(٢)</sup> وراحت تتحمل العبء الأكبر في خدمة رعاياها، ووعدتهم بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي، مما دعا الوقف إلى الاعتذار عن تقديم الخدمات التي كان يقدمها، طوعية أو كرها، واقتصر دوره على خدمة المسجد وإنشائه، وما يتعلق به من إمامة وتدريس ديني، وأنيطت هذه الخدمات بوزارة تسمى وزارة الأوقاف، أو بدائرة أوقاف، وبعض الدول ألغته نهائيا من قاموسها، لأسباب تراها، مثل تركيا وتونس.<sup>(٣)</sup>

### الصحة الوقفية، والحماية المطلوبة:

لكن هذه الدول، نتيجة التطور السريع العالمي، والعبء المالي الناتج عنه، عجزت عن تقديم الرفاه الاجتماعي للمواطنين، الأمر الذي دعا الوقف أن يبرز، عارضا خدماته من جديد، مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحالي، وهذا يتطلب تنظيما جديدا للوقف، يتماشى مع التطور الزمني، ويحمي أعيان الوقف من التعدي والضياع، وهذا ما يتوسم منه

(١) جبريل، علي عبد الفتاح، حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر. ص ٢٨.

(٢) انظر: أرناؤوط، محمد: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، ص ٨.

(٣) راجع الانحراف بالوقف، من هذا البحث.